

237931 - ما صحة قول النبي صلى الله عليه وسلم للزبير بن العوام : (لتقاتلنَّ علَيْاً وَأَنْتَ ظَالِمٌ لَهُ) ؟

السؤال

ورد حديث عن الرسول في أحد الكتب عن موقعة الجمل :

أخبرنا عبد الرحمن بن حمدان الجلاب ، بهمدان ، ثنا عثمان بن خرزاذ الأنطاكي ، ثنا ربيعة بن الحارت ، حدثني محمد بن سليمان العابد ، ثنا إسماعيل بن أبي حازم قال : " قال علي للزبير : أما تذكر يوم كنت أنا وأنت في سقيفة قوم من الأنصار ، فقال لك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : (أتحبه ؟) ، فقلت : وما يعنيني ؟ قال : (أما إنك ستخرج عليه وتقاتله وأنت ظالم) قال : فرجع الزبير " .

зор الكثير من الحقائق في هذه الفترة من قبل أهل الفتنة فهل هذه الحادثة صحيحة ، وهل الحديث الوارد فيها صحيح ؟

الإجابة المفصلة

هذا الحديث المذكور قد روي من طرق متعددة ، لا يصح منها شيء :

فرواه الحاكم (5575) من طريق منجاب بن الحارت ، ثنا عبد الله بن الأجلح ، حدثني أبي ، عن يزيد الفقير قال منجاب : وسمعت فضل بن فضالة يحدّث به جميّعاً ، عن أبي حرب بن الأسود الدليلي ، قال : " شهدت علىاً والزبير ، لما رجع الزبير على داءيه يشق الصفوف ، فعرّض له ابنته عبد الله ، فقال : ما لك ؟ فقال : ذكر لي على حديثاً سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : (لتقاتلنَّ علَيْاً وَأَنْتَ ظَالِمٌ لَهُ) فلما أُقتل ، قال : وللقتال جلت ؟ إنما جلت لتصلح بين الناس ويصلح الله هذا الأمر بك ، قال : قد خلفت أن لا أقاتل ، قال : فأغتُق غلامك حرجس وقف حتّى تصلح بين الناس ، قال : فأغتُق غلامه حرجس ووقف فاحتفظ أمر الناس ، فذهب على فرسه " .

ولمنجاب بن الحارت فيه إسنادان ، وهما ضعيفان ، ففي الأول منهما الأجلح الكندي والد عبد الله ، وهو ضعيف ، ضعفه أحمد ، وابن معين ، وأبو حاتم والنسياني ، وغيرهم .
انظر "التهذيب" (166-1/165).

وقد رواه البيهقي في "الدلائل" (414/6) من هذا الطريق عن يزيد الفقير عن أبيه ، فزاد : عن أبيه ، وأبوه مجھول لا يعرف ، وهذه علة أخرى في هذا السند .

وفي الإسناد الثاني فضل بن فضالة ، قال الشيخ الألباني في "الصحيح" (6/158) : " لم أجد له ترجمة " .

ثم رواه الحاكم (5574) من طريق أبي قلابة عبد الملك بن محمد الرقاشي ، ثنا أبو عاصم ، ثنا عبد الله بن محمد بن عبد الملك الرقاشي ، عن جده عبد الملك ، عن أبي حرب بن أبي الأسود الدليلي به .
وأبو قلابة ضعيف ، قال الدارقطني : صدوق كثير الخطأ في الأسانيد والمتون ، كان يحدث من حفظه فكثرت الأوهام في روایته .
" تهذيب التهذيب " (6/372).

وقد خولف فيه ، فرواه أبو يعلى (666) : حَدَّثَنَا أَبُو يُوسُفْ يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مُسْلِمٍ الرَّقَاشِيِّ، عَنْ جَدِّهِ عَبْدِ الْمَلِكِ، عَنْ أَبِي جَرْوِ الْمَازَنِيِّ، قَالَ: شَهَدْتُ عَلَيْهِ وَالْزَّبَيرَ ... فَذَكْرُهُ . وهذا أصح ، لأن يعقوب بن إبراهيم ثقة حافظ ، أحفظ وأوثق من أبي قلابة ، فروايته أصح . وقد تابعه جعفر بن سليمان عند الحاكم (5576)، وجعفر ثقة .

وأبو جرو هذا قال الذهبي في "الميزان" (4/510) : "مجهول" .
ورواه الحاكم (5573) من طريق محمد بن سليمان العابد، ثنا إسماعيل بن أبي حازم به .
وقال الذهبي في تلخيصه : "فيه نظر" .
وعلته محمد بن سليمان ، فهو مجاهد .

وقد رواه ابن أبي شيبة (15/282) حدثنا يعلى بن عبيد ، عن إسماعيل بن أبي خالد ، عن عبد السلام رجل منبني حية ، .. فذكره .
وعبد السلام هذا مجاهد أيضا ، كما قال الذهبي في "الميزان" (2/619) ، ولم يسمع من الزبير ولا من علي ، كما قال البخاري : "لا يثبت سماعه منهما" .

"الضعفاء" للعقيلي (65/3) .

ورواه ابن أبي شيبة (7/545) من طريق شريك ، عن الأسود بن قيس ، قال: " حَدَّثَنِي مَنْ رَأَى الْزَّبَيرَ يَقْعُصُ الْخَيْلَ بِالرُّمْحِ قَعْصًا ، فَتَوَبَّ بِهِ عَلَيْهِ: يَا عَبْدَ اللَّهِ يَا عَبْدَ اللَّهِ ، قَالَ: فَأَقْبَلَ حَتَّى اتَّقْتَلَ أَعْنَاقَ دَوَابِهِمَا ، قَالَ: فَقَالَ لَهُ عَلَيْهِ: أَشْدُكُ بِاللَّهِ ، أَتَدْكُرُ يَوْمَ أَتَانَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَنَا أَنْجِيكَ فَقَالَ: (أَتُنَجِّيهُ ، فَوَاللَّهِ لَيَقَاتِلَنِي يَوْمًا وَهُوَ لَكَ ظَالِمٌ) ، قَالَ: فَضَرَبَ الْزَّبَيرُ وَجْهَ دَابِتِهِ فَانْصَرَفَ " .
وهذا ضعيف أيضا ، شريك هو ابن عبد الله القاضي ، ضعيف سيء الحديث ، وفيه تشيع معروف . انظر "الميزان" (270/2-272) .
ثم هو يرويه عن الأسود بن قيس عن رجل مجاهد .

ورواه عمر في "جامعه" (11/241) عن قتادة قال : " لَمَّا وَلَى الْزَّبَيرُ يَوْمَ الْجَمْلِ ، بَلَغَ عَلَيْهِ فَقَالَ: لَوْ كَانَ ابْنُ صَفِيَّةَ يَعْلَمُ أَنَّهُ عَلَى حَقِّ مَا وَلَى ، قَالَ: وَذَلِكَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَفْيَهُمَا فِي سَقِيقَةِ بَنِي سَاعِدَةَ فَقَالَ: (أَنْجِبْهُ يَا زَبَيرُ؟) ، فَقَالَ: وَمَا يَمْنَعُنِي ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (فَكَيْفَ أَثْتِ إِذَا قَاتَلْتَهُ وَأَنْتَ ظَالِمٌ لَهُ؟) قَالَ: فَيَرَوْنَ أَنَّهُ إِنَّمَا وَلَى لِذَلِكَ " .
وهذا ضعيف لإرساله .

فكل طرق هذا الحديث معلولة ، وقد قال العقيلي: " لَا يُرْزَوْيَ هَذَا الْمَثْنُ مِنْ وَجْهِ يَتَبَيَّثُ " .
انتهى من "الضعفاء" (65/3) .

ولم يخرج الزبير رضي الله عنه ، ولا غيره من الصحابة ، يوم الجمل لإرادة القتال ، وإنما للإصلاح بين الناس ، ولكن وقع القتال بغير اختيارهم .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله :

"عَامَةُ السَّابِقِينَ تَدِمُوا عَلَى مَا دَخَلُوا فِيهِ مِنَ الْقِتَالِ، فَنَدِمَ طَلْحَةُ وَالْزَّبَيرُ وَعَلِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ، وَلَمْ يَكُنْ يَوْمَ الْجَمْلِ لِهُؤُلَاءِ قَصْدٌ فِي الْإِقْتِيلِ، وَلَكِنْ وَقَعَ الْإِقْتِيلُ بِغَيْرِ الْخَيْرِ لَهُمْ، فَإِنَّهُ لَمَّا تَرَأَسَلَ عَلَيْهِ وَطَلْحَةُ وَالْزَّبَيرُ، وَقَصَدُوا الْإِتْفَاقَ عَلَى الْمُضْلَعَةِ، وَأَنَّهُمْ إِذَا

تمكّنوا طلبـوا قـتـلـة عـثـمـان أـهـلـ الفـتـنـة، وـكـانـ عـلـيـ غـيـرـ رـاضـ بـقـتـلـ عـثـمـانـ وـلـاـ مـعـيـنـاـ عـلـيـهـ، كـماـ كـانـ يـحـلـفـ فـيـقـولـ: وـالـلـهـ مـاـ قـتـلـ عـثـمـانـ وـلـاـ
مـالـأـلـثـ عـلـيـ قـتـلـهـ، وـهـوـ الصـادـيقـ الـبـارـ فيـ يـمـيـنـهـ، فـخـشـيـ القـتـلـهـ أـنـ يـتـفـقـ عـلـيـ مـعـهـمـ عـلـيـ إـمـسـاكـ القـتـلـهـ، فـحـمـلـواـ عـلـيـ عـسـكـرـ طـلـحـةـ وـالـزـبـيرـ،
فـظـنـ طـلـحـةـ وـالـزـبـيرـ أـنـ عـلـيـاـ حـمـلـ عـلـيـهـمـ، فـحـمـلـواـ دـفـعـاـ عـنـ أـنـفـسـهـمـ، فـظـنـ عـلـيـ أـنـهـمـ حـمـلـواـ عـلـيـهـ، فـحـمـلـ دـفـعـاـ عـنـ نـفـسـهـ، فـوـقـعـتـ الفـتـنـةـ
بـغـيـرـ اـخـتـيـارـهـمـ، وـغـائـشـةـ - رـضـيـ اللـهـ عـنـهـاـ - رـاكـبـهـ: لـاـ قـاتـلـ، وـلـاـ أـمـرـثـ بـالـقـاتـلـ .
هـكـذاـ ذـكـرـهـ غـيـرـ وـاحـدـ مـنـ أـهـلـ الـمـعـرـفـةـ بـالـأـخـبـارـ " اـنـتـهـىـ مـنـ "مـنـهـاجـ السـنـةـ النـبـوـيـةـ " (4/316) .

والواجب الكف عما شجر بين أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم من خلاف أو قتال ، وهم في ذلك بين مجتهد مصيب له أجران ،
ومجتهد مخطئ له أجر ، وخطؤه مغفور له .

والله أعلم .